

بسم الله الرحمن الرحيم



MISSION PERMANENTE
DU ROYAUME HACHEMITE
DE JORDANIE
Case postale 1716 - 1211 Genève 1
SUISSE

البعثة الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب: ١٧١٦ - ١٢١١ جنيف ١
سويسرا

Ref. No.

الرقم :

Date :

التاريخ :

كلمة الأردن أمام اللجنة التحضيرية الثانية
لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار للأسلحة
النووية عام ٢٠١٠
يلقيها المندوب الدائم د. موسى بريزات

السيد الرئيس،،

أهنتكم على إنتخابكم رئيسا للجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة لمعاهدة منع الإنتشار. يضم الوفد الأردني صوته للكلمتين اللتين ألقاهما كل من مندوب أندونيسيا باسم حركة عدم الإنحياز وكذلك المندوب الدائم لسوريا باسم المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،

تعتبر معاهدة منع الإنتشار ركيزة أساسية للأمن والسلام الدوليين لا سيما بعد أن تم في عام ١٩٩٥ تمديد العمل بالإتفاقية إلى مالانهاية . و ما كان مثل هذا التطور الهام في العلاقات الدولية وبالتحديد في مجال منع إنتشار السلاح النووي ليتحقق لولا الإرادة السياسية والمرونة التي تحلت بها كافة الأطراف. فقد شعر الجميع بأن المعاهدة المذكورة تمثل أرضية راسخة لمسيرة دولية متكاملة و مستمرة لتحقيق ركائز الإتفاقية الثلاث: منع الإنتشار و نزع السلاح النووي (و لو تدريجيا) و الإستخدام السلمي للطاقة النووية. و تعتبر هذه الركائز مبادئ متكاملة غير قابلة للتجزئة و دعائم قوية للجهود الدولية الهادفة إلى التوصل في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وهذا هو طموح وحلم كافة شعوب المعمورة. غير أن مشروعية المعاهدة وفعاليتها لا تزال تحت المحك ولأسباب معروفة للمتابعين والمراقبين.

فمنطقة الشرق الأوسط التي كانت أشبه بالتقب الأسود في هذا الجهد الدولي المسؤول حتى حسمت الأسرة الدولية أمرها خلال مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ و قررت العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد شكل القرار

الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من معاهدة منع الإنتشار، دفعة قوية للجهود الهادفة لتحقيق عالمية هذه المعاهدة. و مع أن هذا القرار سيبقى خطوة هامة و نقطة مرجعية في جهود تحقيق التطبيق الكامل والفعال للإتفاقية إلا أننا نشعر بالإحباط كلما تذكرنا أن إسرائيل تجاهلته بشكل كامل. و يتفاهم هذا الشعور نتيجة ما يبدو كأنه تساهل أو تغاضي عن هذا الموقف الذي يضرب عرض الحائط بالإرادة الدولية، هذه الإرادة والتي يعني تجاهلها إمكانية شيوع الفوضى النووية و العودة إلى ما يعرف بعالم هوبز: "عالم مرعب موحش" تسيطر فيه القوة فقط.

لذلك لا يمكننا تصور أن يلتئم مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ دون أن يتوقف المجتمعون بشكل مطول عند هذا الأمر. و بدون شك فإن الدول الأطراف تدرك أبعاد هذا الوضع على عالمية المعاهدة و على جهود منع الإنتشار التي أخذت تتعرض لبعض الإخفاقات مؤخراً. فلا ينتقص من قيمة هذه المعاهدة سوى بقاء البعض خارج هذه الإتفاقية مما يحرمها من تحقيق العالمية الكاملة، ويقوض الأساس الذي قامت على أساسه المعاهدة المتمثل في دعم السلم والأمن الدولي.

إن بقاء إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي خارج المعاهدة و لم تخضع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل مصدر قلق للجميع و يضعف الجهود الدولية لمنع الإنتشار و تحقيق عالمية المعاهدة، ولذلك نتوخى من المجتمع الدولي إقناع إسرائيل ودفعها للإنضمام للمعاهدة كدولة غير نووية باعتبار أن هذا هو الخيار الوحيد والممكن. إن الأمن الذي تسعى إسرائيل للحصول عليه لن يتحقق من خلال إمتلاك

أسلحة الدمار الشامل والبقاء خارج نظام منع الإنتشار و إنما من خلال السلام العادل و الشامل على الشرعية الدولية والعدل والذي يعمل الأردن منم أجله بدأب وجدية.

السيد الرئيس

أشار كثيرون إلى الفجوات في مسائل نزع السلاح ومنع الإنتشار و ضمان حق الدول غير النووية في الإستخدام السلمي للطاقة النووية و نحن نرى أن مؤتمر المراجعة القادم يجب أن يكون فرصة لمعالجة مثل هذه الفجوات في منظومة المعاهدة فيما يتصل بهذا الموضوع الهام. و في سياق متصل نود التأكيد على أن إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل عنصرا مكملا لإتفاقية منع الإنتشار، و عنصرا مساعدا ضروريا في تحقيق أعلى درجات الشفافية و المحاسبة للأنشطة النووية للدول الأعضاء وغير الأعضاء وتساهم في بناء مناخ أكثر إستقرارا و توفر ضمانات إضافية للدول غير النووية ضد خرق إتفاقية منع الإنتشار. وإن الإقتراحات المختلفة لمعالجة موضوع دورة الوفود النووي يجب ألا تكون وسيلة للمس بحق الدول غير النووية في الإستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد الرئيس،،

إن تسهيل حصول الدول غير النووية على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية يساهم في دعم تحقيق ركائز الإتفاقية الثلاث، وإن التراجع الذي تشهده الساحة الدولية في مجالي نزع السلاح ومنع الإنتشار لا يجب أن يؤثر على تعاون الدول الأطراف في المعاهدة في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، بل على العكس، فإن تعزيز هذا

التعاون تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية و رقابتها سيمثل أحد الضمانات المهمة ضد خطر إنتشار الأسلحة النووية، ويبرز في هذا السياق أهمية تقوية الدور الرقابي المستقل الذي تقوم به الوكالة، ويجعل من المشاركة في عوائد التكنولوجيا النووية حقا للجميع وعونا للتنمية.

إن العديد من الدول الأعضاء غير النووية أجلت التفكير في تطوير برامج نووية سلمية خاصة بها لأسباب تتعلق بالمعرفة التقنية و التكنولوجيا والتكاليف الباهضة لتشغيل المنشآت النووية السلمية، غير أن التحديات التي تواجه الإقتصاد العالمي والناشئة عن موجة الإرتفاع الكبيرة لأسعار الطاقة يفرض على دولة كالأردن النظر في بدائل أكثر إستقرارا و لا تتأثر بتجاذبات العرض و الطلب العالمي على الطاقة. والبرامج النووية السلمية لتوليد الطاقة تمثل البديل الأمثل لمواجهة التحديات الإقتصادية لهذه الدول. وندعو اللجنة في هذا السياق إلى النظر في المقترحات المتعلقة بتزويد الدول بالوقود النووي في سياق دولي متعدد الأطراف.

سيدي الرئيس،،

و في الختام، يؤكد الأردن على ضرورة احترام جميع الدول الأطراف لشروط عدم الإنتشار ونزع السلاح النووي وندعو لإتخاذ خطوات ملموسة ومستمرة باتجاه النزع الكامل للسلاح النووي وذلك للمحافظة على مشروعية هذه المعاهدة وفعاليتها.

شكرا سيدي الرئيس